1. **المقدمة:**

النظام المالي هو الجهاز المالي الذي يحتوي على مؤسسات مالية مختلفة الذي يتم من خلاله الاتصال بين الوحدات ذات الفائض المالي ووحدات ذات العجز المالي، حيث يقوم بضبط عملها وتسهيله، وله وظيفة اقتصادية تتمثل في تعبئة الادخارات أولا ثم توجيه هذه الادخارات الى التمويل.

للنظام المالي اليات تحويل تنتقل عبرها الأموال بين أصحاب الفائض والعجز، كانت هناك آلية سابقة قديمة نوعا ما تعرف بآلية التمويل المباشر اين يتم الالتقاء مباشر بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز، ثم مع مرور الزمن ظهرت آلية أخرى تعرف بآلية التمويل الغير مباشر اين لا يتم الالتقاء مباشرة وانما بتدخل عنصر ثالث يعرف بالوسطاء، لتظهر بذلك ما يعرف بالوساطة المالية اين لا يتم الالتقاء المباشر فيها، وبما ان الوساطة تتعلق بالمال فأنها بكل تأكيد تؤثر وتتأثر بالنمو الاقتصادي.

لذلك تتبادر للأذهان الإشكالية: فيما تكمن العلاقة بين النمو الاقتصادي والوساطة المالية؟

**المبحث الأول:** في هذا المبحث تم التطرق الى كافة المفاهيم عن الوساطة من تعريف لها واهمية وخصائص و وظائف وأنواع.

في البداية تم التطرق الى تعريف الوساطة المالية:

**الوساطة المالية**: هي تلك الهيئات التي تقوم بتحويل علاقات التحويل المباشر الى علاقات غير مباشرة، فهي تخلق قناة جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصاب العجز المالي.

وللوساطة المالية ثلاثة أطراف رئيسية تتمثل في:

**أصحاب الفائض المالي**: وهم الأشخاص الذين تفوق مداخيلهم مجموعة نفقاتهم، مما يوفر لهم مالا بالتالي يبحثون عن أفضل استثمار لها.

**أصحاب العجز المالي:** هم الأشخاص الذين تفوق مجموع نفقاتهم مداخيلهم، وبالتالي يحتاجون لتمويل.

**الوسيط المالي او مؤسسات الوساطة:** وهم الطرف الثالث الذي تمر عبره الأموال بين الطرفين السابقين، وهم عبارة عن مؤسسات تتمتع بكامل المميزات القانونية التي تخول لهم القيام بمهامهم.

ثم تم التطرق الى أهمية الوساطة المالية:

تم تقسيم أهمية الوساطة المالية حسب أهميتها لكل طرف:

**أهميتها بالنسبة لأصحاب الفائض المالي:**

* مصداقية الوسيط المالي، فهو مضمون
* إمكانية الحصول على سيولتهم في أي وقت يريدون
* تجنب مخاطر عدم التسديد او ضياع الأموال
* تعفي الوساطة هذا الطرف أي مضيعة للوقت والجهد في البحث عن استثمار لأموالهم.

**أهميتها بالنسبة لأصحاب العجز:**

* توفر لهم بالأموال بالشكل الكافي وفي الوقت الكافي.
* تجنب مشقة البحث عن تمويل وتوفر عليهم الوقت لذلك.
* توفير قروض اقل تكاليف مقارنة بالتمويل المباشر العالية نسبيا.

**وللوساطة المالية أهمية لحد ذاتها**:

تتمثل في:

* الاستفادة من القروض من خلال الفوائد.
* استعمال موارد غير مكلفة اغلبها من الودائع الجارية الغير مكلفة محققة ربح أكبر.

**وللوساطة المالية أهمية بالنسبة للاقتصاد بحد ذاته**:

* تفادي أي عرقلة للنشاط الاقتصادي نظرا لعدم توافق الرغبات بين الأطراف.
* توفير أموال توجه للاستثمارات حتى الكبرى منها.
* تقلص اللجوء الى الإصدار النقدي الجديد ذو الطابع التضخمي، من خلال تعبئة سيولتها.

ثم تم التطرق الى **خصائص الوساطة المالية** والتي تتمثل في:

* تمتع مؤسسات الوساطة المالية بضمانات قانونية تحمي المدخرين من عدة مخاطر (عدم التسديد مثلا).
* توفير فرص ادخار لصغار المدخرين بأي مبالغ يريدون.
* تطرح أدوات مالية قابلة للتحويل لسيولة أسرع من الباقي من المؤسسات المالية
* تقدم خدمات أفضل للمقترضين تغطي كافة احتياجاتهم مع كافة المبالغ.

ثم تم الانتقال الى **الوظائف التي تقوم بها الوساطة المالية** والمتمثلة في:

**تجميع المدخرات وتوفير السيولة:** تجمع مدخرات من كافة أنواع المقرضين وتوفرها في شكل قروض بمبالغ كبيرة.

**توفير المعلومات وتخفيض تكلفة الحصول عليها:** توفر معلومات عن الاستثمارات للأشخاص الذي تنقصهم الخبرة من خلال تعيين وسطاء ذوي خبرة.

**تخفيض المخاطر من خلال التنويع:** التقليل من الخسائر وذلك من خلال تنويع الأصول المستعملة.

**توفير آلية سداد للمدفوعات:** توفر الوساطة آلية للتسديد تحت أي ظرف كان.

ثم تم الانتقال للحديث عن أ**نواع الوساطة المالية:** حيث تم التطرق الى مختلف المؤسسات المالية التي تلعب دور الوسيط. ونجد من بينها مؤسسات مالية نقدية وأخرى غير نقدية:

1. **المؤسسات النقدية:** ويمكن ان نقسمها الى قسمين رئيسين متمثلان في:

**البنك المركزي:** وهو البنك الذي يترأس النظام النقدي للدولة، وهو بنك الدولة، يتكفل بعدة مهمات في الدولة كالإصدارالنقدي، يتحكم في البنوك ويمولها عند الحاجة.

**البنوك التجارية:**تتلقى الودائع الجارية من الجمهور مباشرة، تشكل نقود خاصة تعرف بنقود الودائع، تمنح شتى أنواع القروض للجمهور أيضا.

1. **المؤسسات الغير نقدية:** لا تعني ان هذه المؤسسات لا تستعمل النقود في عملها، ولكن اغلب مواردها من رأس مالها الخاص (لا تحصل على ودائع جارية). ونذكر منها:

**مؤسسات الادخار والاقراض:** تقبل الودائع من الجمهور، وتقدم قروض لمن يطلبها. تتعامل بالودائع الادخارية وتقدم قروض عقارية.

**مؤسسات الادخار التعاقدي:** تحصل على مواردها بشكل دوري على أساس التعاقد، تستثمر مواردها في أوراق مالية طويلة الاجل، منها شركات التأمين وصناديق التقاعد.

**وسطاء الاستثمار** تتضمن مؤسسات نذكر منها:

**شركات التمويل:** او ما يعرف بشركات الترويج المالي تقوم ببيع أوراق تجارية وإصدار أسهم وسندات وتقدم قروض نذكر منها:

**صناديق الاستثمار:** تبيع الأسهم والسندات تقوم بتعبئة الموارد وستخدم مواردها في شراء محافظ.

**المبحث الثاني:** ثم بعدها تم التطرق الى العلاقة بين النمو والوساطة المالية وذلك:

تم الانتقال الى العلاقة بين النمو الاقتصادي والوساطة المالية

حيث **يعرف النمو الاقتصادي** على انه زيادة الإنتاج الاقتصادي من خدمات وسلع على مدار مدة زمنية مينة، ويقاس بنسبة مئوية للزيادة المحققة في الناتج المحلي الإجمالي

ثم تم الانتقال الى العلاقة بين النمو الاقتصادي والوساطة المالية:

حيث تم تقسيمها الى علاقات مختلفة في شكل نظريات وهي:

**نظرية اتباع الطلب:** او بمعنى اخر ان النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي الذي يؤثر في الوساطة المالية، حيث يرى أصحاب هذه النظرية ان التطور المالي والذي تعتبر الوساطة المالية شكلا من اشكاله هو محصلة للنشاط الاقتصادي الكلي حيث يتطلب التوسع المستمر مزيدا من الخدمات المالية، فخلال عملية التنمية يؤدي الى النمو في متوسط دخل الفرد الى نمو أسرع في الأصول المالية، وهو ما توفره الوساطة المالية.

**نظرية العرض القائد:** والتي ترى ان الوساطة المالية هي التي تعزز النمو الاقتصادي، حيث اكدت على ان الوساطة المالية تلعب دورا هاما في التطور الاقتصادي من خلل رفع معدلات النمو عن طريق الرفع من إنتاجية رأس المال، وذلك من خلال تخصيص الأمثل للموارد المالية نحو الاستثمارات أكثر إنتاجية خاصة في مجال التطور التكنولوجي.

**نظرية السببية:** ترى هذه النظرية ان النمو يؤثر ويتأثر بالوساطة المالية، ونفس الشيء بالنسبة للوساطة المالية، حيث يرى ان:

حيث يحدث العرض القائد بحيث الوساطة المالية تقوم بتغذية للاستثمارات الكبرى طويلة الاجل من خلال مواردها المالية من يعمل على تحقيق النمو.

في حين في جانب اخر النمو هو من يؤثر في الوساطة المالية حيث بحدوث النمو في كافة المجالات يزداد الطلب على الخدمات المالية التي تقدمها الوساطة المالية وبالتالي يؤثر بها.

وهنا تحدث العلاقة السببية بحيث يتأثر ويؤثر كل من النمو والوساطة المالية في الاخر بشكل مختلف.

**متطلبات نجاح الوساطة المالية:**

**التقليل من التقييد المالي (او ما يعرف بسياسة الكبح المالي):**

من خلال التقليل من سياسات التي تعيق انتقال الأموال بين الأطراف وصعوبة الحصول على التمويلات للقيام بالاستثمارات (كالتحديد للقروض او الودائع، او الرقابة وفرض القيود على القطاع المالي وخاصة البنوك) مما يؤدي الى عدة عواقب وخيمة كالتقليل من الاستثمارات الامر الذي يؤدي الى نقص الاستثمارات وبالتالي عدم نجاح الوساطة لان الأساس الأول لها هو التمويل للاستثمارات.

**الهيكلة الجيدة لنظام التمويل:**

يجب ان يكون هناك هيكلة جيدة لنظام التمويل في البلاد مما يوفر ويضمن مرور للأموال بين الأطراف بالتالي تعمل الوساطة بشكل أكثر، وبما ان مؤسسات الوساطة تعمل على حشد المدخرات ما يعمل على زيادة الأموال، وهيكلة النظام تضمن انتقالها ومرور الأموال.

**التقليل من التضخم:**

او بمعنى اصح التشجيع على الاستثمار،فان كان هناك معدل منخفض أدى الى قلة الاستثمارات وبالتالي تقليل من عمل المؤسسات البنكية الوسيطية لعدم الحاجة الى الودائع الخاصة بها ما يعرقل عمل الوساطة المالية.

**مؤشرات الوساطة المالية:**

مؤشر M2/PIB:ويطلق عليه أيضا مؤشر عرض النقود، والذي يمثل مجموع الكتلة النقدية (الودائع الجارية والنقود السائلة، الودائع لأجل) الى الناتج الداخلي الخام، حيث ان قيمته القليلة تدل ربما كل وجود سياسة كبح مالي، وكلما زادت النسبة دل على زيادة دور الوساطة وأصبحأكبر، وذلك لأنه يدل على ان مؤسسات الوساطة المالية يمكنها ان تجذب أكبر قدر من المدخرات لفترة أطول القابلة للتداول وادخالها في الاستثمار.

**حجم الائتمان الممنوح الى الناتج المحلي:**

ويقيس هذا المؤشر أيضا حجم الوساطة المالية واهميتها في تمويل النشاط الاقتصادي، فكلما ارتفع دل على اعتماد كبير على القطاع المالي للحصول على التمويل وبالتالي يتم اللجوء الى الوساطة المالية للحصول عليه.

**الخاتمة:**

في الأخير ومن خلال مات التعرف عليه مسبقا من مفاهيم للوساطة ومالها من أهمية شاملة لكل الأطراف والاقتصاد بحد ذاته، يمكن القوم ان للوساطة دور كبير في النمو، وهي أيضا تؤثر فيه و تتأثر به بما انهما مترابطان فيما بينهما.